

Distr.: General
5 July 2005
Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ٩٨ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	الأردن
٣	شيلي
٤	غواتيمالا
٤	المكسيك
٥	اليونان

* A/60/50 و Corr.1.

أولا - مقدمة

١ - في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، اتخذت الجمعية العامة القرار ٦٨/٥٩، المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"، الذي دعت الجمعية العامة في الفقرة ٤ منه جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها تعزيزاً للأهداف المتوخاة في هذا القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً يتضمن هذه المعلومات.

٢ - وبناء على هذا الطلب، وجّه الأمين العام في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء دعا فيها إلى تقديم معلومات عن هذا الموضوع. وقد أدرجت الردود الواردة في الفرع ثانياً أدناه. وستصدر الردود اللاحقة في إطار إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الأردن

[١١ أيار/مايو ٢٠٠٥]

١ - الأردن بلد صغير المساحة وجاف المناخ ويعتمد بشكل كبير على موارده الطبيعية الشحيحة، لذا فإن استخدام تلك المصادر والموارد بأسلوب مستدام يكتسب أهمية قصوى بالنسبة للدولة الأردنية. وكما هو معلوم، أخذ مبدأ التنمية المستدامة بعين الاعتبار البعد البيئي بالإضافة إلى البعدين الاقتصادي والاجتماعي في الخطط التنموية. وبناء على ذلك استحوذت حماية البيئة على اهتمام كبير من قبل المخططين الأردنيين لمختلف المشاريع والأنشطة الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وكان هذا الاهتمام جلياً وواضحاً في قانون حماية البيئة الأردني لعام ٢٠٠٣، وتوقيع الأردن على هذه الاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية والاتفاقيات ذات الصلة، التي من ضمنها اتفاقيات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

٢ - ومن الأمثلة على احترام الأردن للمعايير البيئية في اتفاقيات نزع السلاح وتحديد الأسلحة ما يلي:

(أ) قيام القوات المسلحة الأردنية بالتخلص من حقول الألغام في منطقة غور الأردن وتأهيل هذه المناطق واستصلاحها زراعياً ومن ثم إعادةها إلى مالكيها.

(ب) قيام الأردن بتدمير ما لديه من مخزون من الألغام ولقد تم أخذ التدابير والاحتياطات اللازمة بما يتماشى مع الاعتبارات البيئية أثناء عمليات التدمير. ولقد تم التدمير في خنادق حفرت خصيصاً لهذه الغاية، بحيث أخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه الخنادق

بعيدة عن المناطق المأهولة والمراعي والحميات الطبيعية والمناطق ذات البيئة الخاصة، بالإضافة للتنسيق مع وزارة المياه في اختيار مناطق التخلص بحيث لا تؤثر على المياه الجوفية، وهي المصدر الرئيسي للمياه في الأردن. وفي نهاية عمليات التخلص كانت المخلفات الناتجة تجمع وتدفن في الأرض على أسس علمية في مكبات النفايات الخطرة.

(ج) تساهم القوات المسلحة الأردنية بشكل عام في المحافظة على البيئة من خلال التزامها بقانون حماية البيئة الأردني والقوانين والمعايير البيئية الدولية في مختلف أنشطتها العسكرية ومشاركتها في مشاريع بيئية على مستوى المملكة، مثل مشاريع إعادة تأهيل مكبات النفايات ومناجم الفوسفات القديمة والقيام بعمليات التشجير والتحريج.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥]

يخضع تحديد الأسلحة في شيلي لأحكام القانون رقم ١٧٧٩٨، الذي هو حالياً قيد التعديل.

ويتطلع بلدي إلى الانضمام إلى كل من نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، واتفاق واسنار وفريق أستراليا، باعتبارها تشكل آليات مرجعية في مجال مراقبة الصادرات المتصلة بالأسلحة التقليدية والبيولوجية والكيميائية.

وعلى صعيد المعايير البيئية، يسري حالياً المرسوم السامي رقم ٩٥ لعام ٢٠٠١، الذي ينص في المادة ٣ (د) منه على ضرورة أن تخضع المفاعلات والمرافق النووية والمنشآت ذات الصلة لنظام تقييم الأثر البيئي.

ويُقصد بالمرافق النووية المصانع التي تستخدم الوقود النووي والمواد النووية، والمصانع التي تعالج فيها المواد النووية، بما في ذلك منشآت إعادة معالجة الوقود النووي المشع. ويُقصد بالمنشآت ذات الصلة، مستودعات تخزين المواد النووية أو المشعة التابعة لمفاعلات أو منشآت نووية.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥]

أود إعلامكم فيما يتعلق بهذا الموضوع أن دولة غواتيمالا لا تحوز أي أسلحة نووية، إلا أنها تعتبر أنه من الأهمية القصوى أن تراعى الأضرار البيئية من جانب البلدان التي تحوز تلك الأسلحة، استنادا إلى الاتفاقات الدولية المبرمة لترع السلاح.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥]

تؤكد المكسيك من جديد على ضرورة صياغة وتطبيق اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو ينسجم مع المعايير البيئية المعمول بها عرفا وتقليدا.

وبالتالي، فإن موقف المكسيك المؤيد لترع السلاح لا يستند فقط إلى تصور أممي يقوم على أساس معايير سياسية أو عسكرية فحسب، وإنما أيضا إلى مفهوم أممي أوسع يشمل الاعتبارات البيئية كذلك.

إن المكسيك مقتنع بأن وجود بعض الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، يمثل خطرا دائما للبيئة، بالنظر إلى الصعوبات المرتبطة بعمليات استحداث وإنتاج وتكديس هذه الأسلحة. كما أن الآثار الضارة التي يخلفها استخدام أسلحة الدمار الشامل تبدو واضحة في مختلف أشكال الحياة على الأرض.

وبالتالي، ترى المكسيك ضرورة مراعاة البعد البيئي دائما عند صياغة وتطبيق اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لا سيما في ما يتعلق بوضع الأحكام التي تنظم المسؤولية وتدابير التحقق من الامتثال لأحكام هذه الصكوك.

وتشهد الجهود التي تبذلها المكسيك في مجال تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بالأهمية التي توليها للجوانب البيئية المتصلة بتنفيذ اتفاقات نزع السلاح أو تحديد الأسلحة أو المسائل الأمنية.

ففي إطار عملية تعديل الاتفاقية، انضمت المكسيك إلى أيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وبلجيكا وبيرو وسلوفينيا والسويد وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا وهولندا واليونان من أجل

إدراج الإضرار بالبيئة بوصفه جريمة يعاقب عليها بموجب الاتفاقية. كما تؤيد المكسيك ترتيب المسؤولية الجنائية على الأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة هجمات على المنشآت النووية.

اليونان

[الأصل: بالانكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥]

ليس لدى اليونان، ولم يكن لديها في يوم من الأيام، أي برامج لصنع أو تخزين أو حيازة أو تدمير الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية.

وقد وضعت اليونان سياسة بيئية صارمة كما وضعت الصكوك القانونية المناسبة لتطبيق هذه السياسة. وتلتزم القوات المسلحة الهيلينية التزاما تاما بهذه السياسة وتنفذ الأحكام القانونية المعمول بها تنفيذا دقيقا. وتراعى المعايير البيئية مراعاة خاصة أثناء تدمير الأسلحة والذخيرة الزائدة عن الحاجة أو العتيقة. وستكون حماية البيئة معيارا أساسيا في اختيار متعاقد أو مرفق أجنبي لتدمير الأسلحة من أجل تدمير مخزون اليونان من الألغام الأرضية المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٠٨، عملا بأحكام اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧.

واليونان من البلدان الموقعة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة. كما أنها تطبق التشريعات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.